٤٠ الف شخص خلال الفترة ١٩٧٣ ـ ١٩٧٦ ، اي بنسبة ١٢٠٪ من الزيادة في الطاقة البشرية في فروع الانتاج ٠٠ « وهذا يعني ان الخدمات العامة استوعبت عاملين تركوا فروعا اخرى كالبناء ، بينما لم يزدد عدد العاملين في الصناعة ابدا » (٢٤) ٠

اما على المدى البعيد فأن تقوية الصناعة وزيادة انتاجها مرهون بعدة امور اهمها زيادة الاستثمارات ، وزيادة ربحية الصادرات ثم ايجاد طاقة بشرية ملائمة ، وهذه الامور غير متوفرة حتى الان ٠ ورغم الاتفاق مع السوق الاوروبية المشتركة ، والتسهيلات التي تمنحها الولايات المتحدة ، فأن الصناعة الاسرائيلية ما زالت تراوح في مكانها ، متأثرة بالوضع الاقتصادي الاسرائيلي، الذي ازداد سوءا بالنسبة لها ، بعد تطبيق السياسة الجديدة ٠ لذلك فان المراهنة على تحسين العجز في ميزان المدفوعات الاسرائيلي نتيجة ازدياد الصادرات خلال الفترة المقبلة ، بفضل السياسة الجديدة ليست لها أساس من الصحة ٠ « فمنذ قيام اسرائيل وحجم وارداتها يفوق حجم صادراتها ٠ وقد استطاعت تحويل هذا الفائض في الواردات بواسطة ايجاد مصادر مالية اجنبية ، كالمساعدات والقروض والجباية ٠ واستخدمت هذه الواردات في تحقيق ثلاثة أمور رئيسية : شراء الاسلحة ، ورفع مستوى معيشة الاسرائيليين ، ثم استيعاب المهاجرين ٠ ومع ذلك فأن الفائض في هذه الواردات يدل على تعلق الاقتصاد الاسرائيلي بالمصادر الخارجية » (٢٥) ٠

ان احد اهداف السياسة الجديدة ، بل ربما كان الهدف الرئيسي ، هو تحقيق الاستقلال الاقتصادي ٠ ولكن هذا الامر يبدو بعيدا الان ٠ « فالاعتماد الواسع على استيراد رأس المال ، الذي حصلت اسرائيل على جزء كبير منه بواسطة القروض ، ادى مع مرور الوقت الى تجمع ديون خارجية طائلة بالاضافة الى الفوائد الجمة عليها » (٢٦) ٠ وهناك مقاييس لتقدير الاستقلال الاقتصادي ، اولها النسبة بين فائض الواردات وبين الدخل القومي القائم ٠٠ وقد ارتفعت هذه النسبة في اسرائيل منذ حرب ١٩٧٣ (وصلت انذاك الى ٣٠٪) بسبب مشترياتها من الاسلحة ٠ اما المقياس الثاني فهو النسبة بين الصادرات والواردات ، الذي يعني ارتفاعها الاقتراب من الاستقلال الاقتصادي، وقد انخفضت هذه النسبة في اسرائيل منذ سنة ١٩٧٣ ٠ ان تحقيق الاستقلال الاقتصادي في اسرائيل مرهون ، اذن ، بهذين الامرين ، ولذلك فأن تقوية الانتاج الصناعي المعد للتصدير ، وبالمقابل خفض الواردات واستبدالها بمنتوجات محلية ، هما شرطان اساسيان لتحقيق شعار الاستقلال الاقتصادي الذي طرحه وزير المالية الاسرائيلي ٠ وهذا الامر يبدو بعيد المنال الآن ، في ظل وضع اسرائيل الامني وحاجتها الدائمة الى استيراد الاسلحة ٠ أما بالنسبة لخفض الواردات المدنية ، التي يحافظ بواسطتها الاسرائيليون على مستوى معيشة